COMCEC

كلمة مكتب تنسيق الكومسيك

عن

التخفيف من حدة الفقر

مكتب تنسيق الكومسيك
أبريل 2017

*

كلمة مكتب تنسيق الكومسيك عن التخفيف من حدة الفقر

ثمة العديد من التعريفات لمفهوم الفقر تستند في مضمونها على الضروريات الأساسية والمنطقة الجغرافية والوقت والتوقعات الثقافية. ولكن الطريقة الأكثر شيوعًا في تعريف الفقر تنطوي على الناحية المالية، كأن تقول إن دخل الفرد 1.90 دولار أمريكي في اليوم أو 3.10 دولارات أمريكية[1] في اليوم. كما يُعرَّف الفقر كذلك من منظور متعدد الأبعاد بعيدًا عن المعنى المالي. ويراعي مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، بحسب إحصاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنواع الحرمان المتعددة التي يواجهها السكان ومدى تداخلها، وذلك من خلال استخدام أبعاد الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. ومن المؤشرات الأخرى غير المالية التي ابتكرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية البشرية (HDI). ويركز مؤشر التنمية البشرية، إلى جانب أبعاد الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، على بعض العناصر الأخرى لتلك الأبعاد.

الفقر في العالم

عند قياس الفقر بلغة المال، يكون إجمالي الناتج المحلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) هو المؤشر الأول الذي ينبغي مراعاته. وقد بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) هو 15.673 دولارًا في عام 2015. وكان هذا المتوسط يبلغ 45.646 دولارًا في الدول ذات الدخل المرتفع، و15.890 دولارًا للدول ذات الدخل أعلى من المتوسط، و6.441 دولارات للدول ذات الدخل أقل من المتوسط و1.636 للدول ذات الدخل المنخفض (الشكل 1). وتشير تلك الأرقام إلى البون الشاسع بين الدول. ففي حين تتمتع دولة قطر بأعلى إجمالي ناتج محلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) يبلغ 141.543 بوحدة الدولار الدولي اليوم، تحظى جمهورية إفريقيا الوسطى بأقل إجمالي ناتج محلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) يبلغ 618.8 بوحدة الدولار الدولي اليوم. كما تعاني الدول من مشكلات كبيرة في توزيع الدخل.

الشكل 1: إجمالي الناتج المحلي (GDP) لكل فرد من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) (الدولار الدولي اليوم)

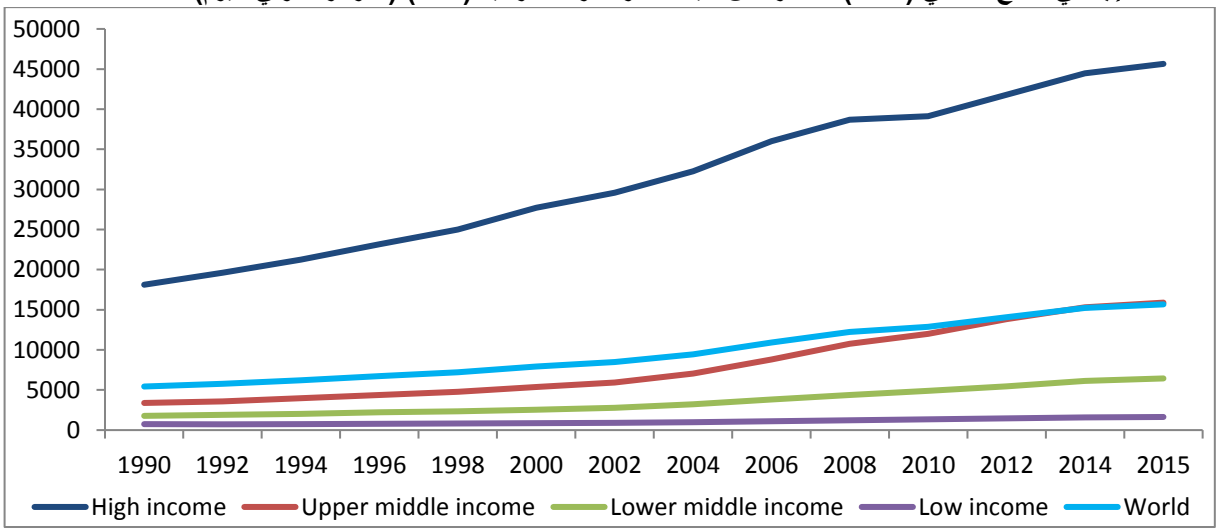

المصدر: أعده مكتب تنسيق الكومسيك من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي

بالنسبة لمعظم الدول، بدأت مستويات الفقر من الناحية المالية في الانخفاض على مدار العقود الثلاثة الماضية. وفي الواقع، شهدت الفترة ما بين 1990 إلى 2013 تقدمًا ملحوظًا فيما يتعلق بنسبة الأشخاص الذين يعيشون بدخل أقل من 1.90. وعلى الرغم من أن تلك النسبة كانت 43 بالمائة للدول ذات الدخل أعلى من المتوسط، و42 بالمائة للدول ذات الدخل أقل من المتوسط، و67 بالمائة للدول ذات الدخل المنخفض، فقد انخفضت تلك النسبة إلى 3 بالمائة و16 بالمائة و46 بالمائة على التوالي لمجموعات الدخل المذكورة في سنة 2013 (الشكل 2). وفي الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط، كان ثمة انخفاض حاد في مستويات الفقر نتيجة التخفيف الملحوظ من حدة الفقر في الصين. حيث تجاوز 680 مليون شخص في الصين خط الفقر في الفترة بين 1981 و2010. وقد انخفضت نسبة الفقر المدقع من 84 في المئة في 1980 إلى 10 في المئة في 2013 في الصين.[2]

الشكل 2: نسبة عدد الفقراء بدخل 1.90 دولار أمريكي في اليوم (تكافؤ القوة الشرائية لسنة 2011) (% من السكان)

---

[1] وقد خضع تعريف البنك الدولي لمصطلح "الفقر المدقع" للتنقيح ليعني المعيشة بدخل أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم بعد أن كان 1.25 دولار أمريكي في اليوم، مما يعكس آخر التطورات في تكافؤ القوة الشرائية. وبنفس الطريقة، تم تعديل 2 دولار أمريكي يوميًا لتصبح 3.10 يوميًا.

[2] مجلة إيكونوميست، http://www.economist.com/news/leaders/21578665-nearly-1-billion-people-have-been-taken-out-extreme-poverty-20-years-world-should-aim، بتاريخ 2016/4/25.

*

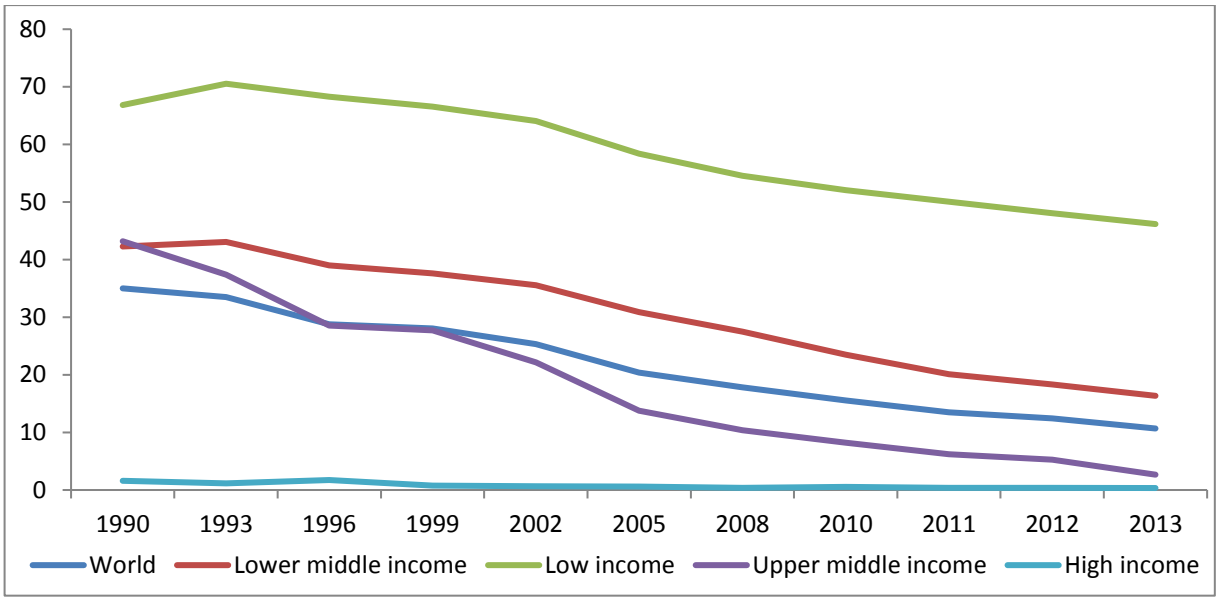

المصدر: أعده المؤلفون، من مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي

إن الحد من مستويات الفقر في معظم الدول له نتائج مبشرة؛ وبرغم ذلك، ثمة بعض الدول التي تعاني من مستويات الفقر المتزايدة.

الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تتألف منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، من دول ذات مستويات تنموية مختلفة من مناطق جغرافية متنوعة. وتمثل واحد وعشرون دولة من الدول الأقل نموًا البالغة 48 دولة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، فإن مستويات إجمالي الناتج المحلي لكل فرد في الدول الأعضاء تمثل اختلافًا كبيرًا، حيث تتراوح من 955.5 دولار إلى 141.542 دولار (من حيث تكافؤ القوة الشرائية بوحدة الدولار الدولي اليوم) في 2015[3]. إضافة إلى ذلك، بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون بدخل أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حوالي 375 مليون نسمة، أي 21% من إجمالي سكان الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 2013.

الفقر متعدد الأبعاد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

بالنظر إلى مجموعة الدول التي خضعت لإحصاء مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI)، يلاحظ أن معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تندرج ضمن تلك المجموعة. وتبلغ قيم مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 23 بالمائة للدول ذات الدخل أعلى من المتوسط، و41 بالمائة للدول ذات الدخل أقل من المتوسط، و36 بالمائة للدول ذات الدخل المنخفض (الشكلالشكل 3).[4] وتطرأ تغييرات كثيرة على الأشخاص الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ففي الوقت الذي لا تتجاوز فيه تلك النسبة 1 بالمائة في كازاخستان، تصل هذه النسبة إلى 90 بالمائة تقريبًا في النيجر. وفي المجمل، يعاني أكثر من ربع إجمالي السكان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الفقر متعدد الأبعاد.

الشكل 3: نسبة فئات مستويات الدخل للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (5%)

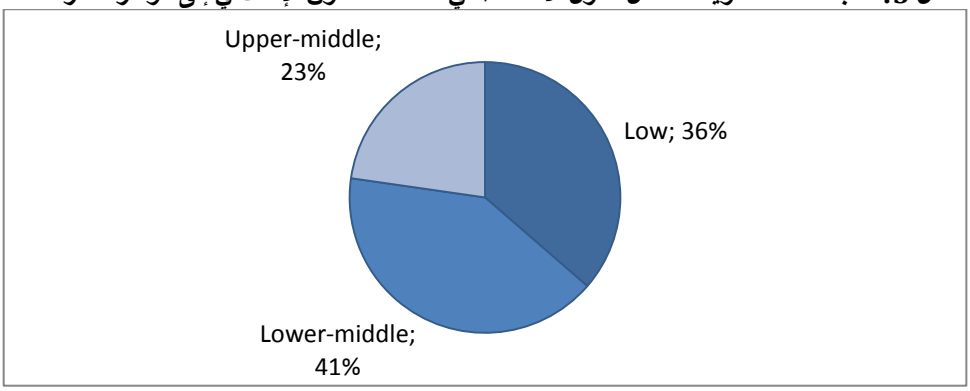

[3] المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية
[4] توقعات الكوميسيك لتخفيف حدة الفقر لسنة 2016.

*

المصدر: توقعات الكوميسك لتخفيف حدة الفقر لسنة 2016.

تتراوح نسبة الحرمان في بُعد التعليم إلى إجمالي أبعاد الفقر في منطقة منظمة التعاون الإسلامي ما بين 3.7 بالمائة (أوزبكستان) و50.1 بالمائة (العراق). وبالمثل، تتراوح نسبة الحرمان في بُعد الصحة إلى إجمالي أبعاد الفقر ما بين 20.3 بالمائة (موريتانيا) و83.9 بالمائة (كازاخستان)، وتتراوح نسبة الحرمان في بُعد مستوى المعيشة إلى إجمالي أبعاد الفقر ما بين 3.5 بالمائة (الأردن) و51.9 بالمائة (أوغندا).[5]

مستويات التنمية البشرية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

يشير مؤشر التنمية البشرية (HDI) إلى وجود زيادة في التنمية البشرية على مستوى العالم في الفترة ما بين 1990 و2015 (الشكل 4). حيث ارتفع المتوسط العالمي من 0.597 إلى 0.711. وارتفع المتوسط في دول منظمة التعاون الإسلامي من 505.0 إلى 0.616 وظل أقل بكثير من المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومن المتوسط العالمي خلال نفس الفترة. وكانت قيم مؤشر التنمية البشرية (HDI) في دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى فقط منها في الدول الأقل نموًا. وعلى الجانب الآخر، ازدادت الفجوة بين دول منظمة التعاون الإسلامي والدول النامية في الخمسة وعشرين عامًا الأخيرة. وفي سنة 1990، لم تتجاوز قيمة مؤشر التنمية البشرية 0.008 بينما ارتفعت في 2015 إلى 0.044.

الشكل 4: الاتجاهات في مؤشر التنمية البشرية (HDI)، من 1990 إلى 2015

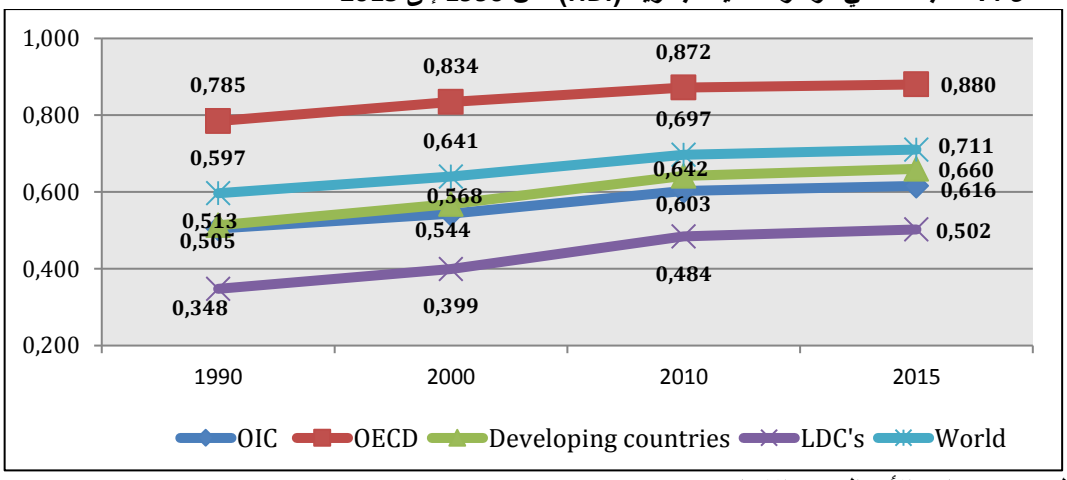

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015

ملاحظة: القيم المتوسطة غير مرجحة، أي أن كل دولة في المجموعات لها نفس الأهمية بصرف النظر عن السكان.

يوضح الشكل 5 التغير التدريجي لمؤشر التنمية البشرية (HDI) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في فئات الدخل المختلفة في الفترة بين 1990 و2015. ويكشف ذلك عن وجود تحسن في كل فئة من فئات الدخل في الفترة المحددة. كما يبرز أن قيم مؤشر التنمية البشرية (HDI) ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى الدخل. وتزداد قيم مؤشر التنمية البشرية (HDI) بانتظام كلما ازداد مستوى الدخل لمجموعة من الدول. وتظهر الدول ذات الدخل المرتفع وذات الدخل أعلى من المتوسط اتجاهات لمؤشر التنمية البشرية (HDI) أعلى من متوسط دول منظمة التعاون الإسلامي بينما تظهر الدول ذات الدخل أقل من المتوسط وذات الدخل المنخفض اتجاهات لمؤشر التنمية البشرية (HDI) أقل من متوسط دول منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 5: اتجاهات مؤشر التنمية البشرية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حسب فئات الدخل، 1990-2015

[5] توقعات الكوميسك لتخفيف حدة الفقر لسنة 2016.

*

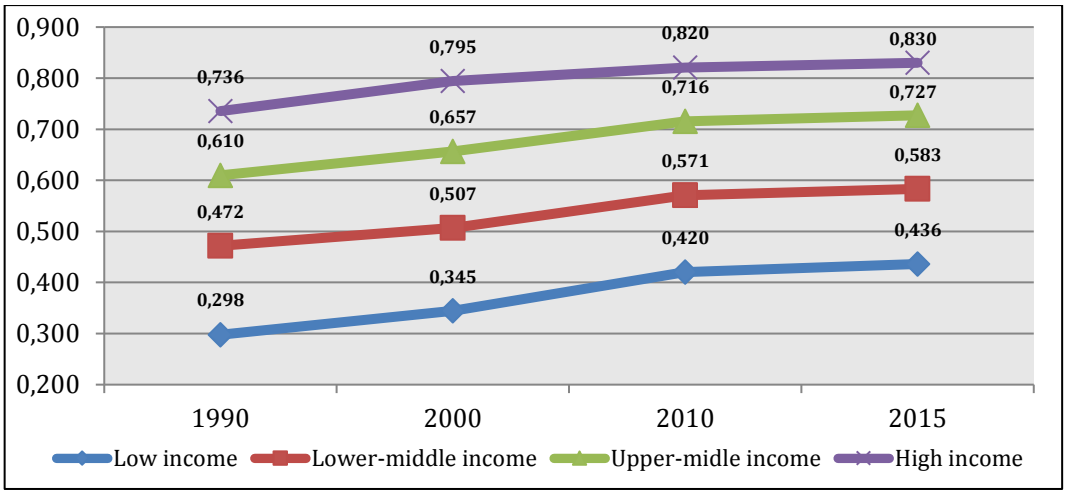

المصدر: توقعات الكومسيك لتخفيف حدة الفقر لسنة 2016.

ملاحظة: القيم المتوسطة غير مرجحة، أي أن كل دولة في المجموعات لها نفس الأهمية بصرف النظر عن السكان.

برنامج 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة

يهدف برنامج 2030 للتنمية المستدامة إلى الانتقال من برنامج الألفية الإنمائي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ركزت الأهداف الإنمائية للألفية على التحديات التي تواجهها الدول الفقيرة، بصرف النظر عما يتمتع به برنامج 2030 للتنمية المستدامة من شمولية واسعة حيث يُعنى بكل الدول بغض النظر عن مستوى التنمية بها.

منذ العمل بالأهداف الإنمائية للألفية، شهد العالم تقدمًا ملحوظًا. ومع ذلك، لا يزال القضاء على الفقر واحدًا من التحديات الرئيسية العالمية التي تواجه التنمية المستدامة. لهذا السبب، فقد تم تحديد الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة من أجل «القضاء على الفقر بجميع أشكاله في جميع الدول».

لقد كانت التحديات الرئيسية التي تواجه الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من بين تحديات أخرى، فقدان الالتزام والإرادة السياسية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وضعف البنية التحتية، وضعف القدرات المؤسسية بما في ذلك قدرات التنفيذ، وعدم كفاية الموارد المالية، ووضع الاقتصاد العالمي والظروف الاقتصادية المتردية، ونقص التنمية الشاملة، وعدم تزويد البيئة بالإمكانيات - بما في ذلك التحديات المرتبطة بالنزاعات والكوارث - اللازمة لجذب الاستثمار وتشجيع تنمية القطاع الخاص. وعلى الرغم من ذلك، ومع مراعاة التحديات التي تواجه الأهداف الإنمائية للألفية والسياق الأكثر طموحًا لأهداف التنمية المستدامة، فإن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينطوي على أهمية كبيرة.

وبالنظر إلى أهمية الأمر، قدمت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومكتب تنسيق الكومسيك دراسة مشتركة تحت عنوان "عوامل النجاح الهامة في تنفيذ البرنامج الإنمائي لما بعد 2015 وأهداف التنمية المستدامة: الوضع الحالي والتوقعات لمنظمة التعاون الإسلامي" إلى جلسة الكومسيك الواحدة والثلاثين. وقد تم تنظيم عدد من جلسات العمل الخاصة حول الأوجه المختلفة لأهداف التنمية المستدامة على هامش جلسة الكومسيك الواحدة والثلاثين. بالإضافة إلى ذلك، وبالتشاور مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)، قدم مركز تنسيق الكومسيك تقريرًا حول الدور والإسهامات المحتملة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء، بما في ذلك الأهداف الفرعية إلى جلسة الكومسيك الثانية والثلاثين.

- **الاجتماع التاسع لمجموعة عمل تخفيف حدة الفقر**

يجب على جميع الحكومات والجهات المعنية الأخرى التعامل مع سوء التغذية، لكونه أحد الأسباب الرئيسية في دورة الفقر. يتسبب عامل سوء التغذية في إنفاق تكاليف باهظة، وخصوصًا إن تعرض له الأفراد في بداية حياتهم. إن نقص التغذية والمخاطر المرتبطة به مثل الرضاعة الطبيعية دون المثالية ونقص فيتامين أ ونقص عناصر الزنك والحديد واليود غالبًا ما يكون موجودًا ويتسبب في وجود أعداد كبيرة من الإعاقات والوفيات في الأطفال تحت سن خمس سنوات. بالإضافة إلى ذلك، كان لتلك المخاطر أثر سلبي على النمو الاقتصادي للدول، وخصوصًا تلك الدول التي يرتفع لديها معدل سوء التغذية.

ونظرًا لأهمية الأمر، ناقشت مجموعة عمل الكومسيك لتخفيف حدة الفقر في اجتماعها التاسع المنعقد في 6 أبريل 2017، بالتفصيل سوء التغذية في الدول الأعضاء وخرجت بتوصيات ملموسة للدول الأعضاء. وخلال الاجتماع، ناقش المشاركون الدراسة التحليلية بعنوان "سوء التغذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: شَرَك يوقع في الفقر" و"توقعات الكومسيك لتخفيف حدة الفقر لسنة 2016". كما أثرت العروض التقديمية المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المناقشات التي جرت خلال الاجتماع.

كشف التقرير البحثي، السالف ذكره أعلاه أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ترتفع لديها معدلات سوء التغذية على مستوى جميع المؤشرات؛ وأن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تميل إلى القصور في الأداء مقارنةً بباقي دول العالم (النامي). ويبلغ معدل التقزم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 33 بالمائة، والذي يتجاوز النسبة العالية المحددة من منظمة الصحة العالمية (30 بالمائة). وهذا المعدل أعلى منه في باقي دول العالم بنسبة 13 بالمائة. وطبقًا للتقرير، فإن ثلث الأطفال

*

دون سن الخامسة مصابين بالتقزم (حيث يكون الطفل قصيرًا للغاية بالنسبة لسنه) كما تبلغ نسبة النحافة لنفس الفئة 11 بالمائة (يكون الطفل نحيفًا للغاية بالنسبة لطوله) في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

كما أبرز التقرير، بعض التحديات الرئيسية المتعلقة بسوء التغذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:

- عدم كفاية ممارسات التغذية للرضع والأطفال - بما في ذلك الرضاعة الطبيعية،
- عدم الوصول إلى الأطعمة المفيدة للجسم،
- الجوع الموسمي نتيجة فصول القحط/الجفاف،
- الوصول الضعيف إلى الماء الصالح للشرب والبنية التحتية للصحة العامة،
- عدم توفير الوصول الكافي إلى الرعاية الصحية فيما يتعلق بالأمومة والإنجاب،
- انخفاض مستويات الإنفاق الصحي،
- انخفاض وعدم فاعلية آليات التنسيق لمواجهة سوء التغذية.

في ضوء تلك التحديات، توصل الاجتماع التاسع لمجموعة عمل الكومسيك لتخفيف حدة الفقر إلى التوصيات الملموسة التالية:

1. تطوير برامج تغذية خاصة للأمهات
2. تحسين ممارسات تغذية الرضع والأطفال
3. تيسير وصول المجموعات الضعيفة إلى الماء الصالح للشرب وشمولهم بالنظام الصحي وإطلاق حملات تثقيفية بشأن الأمراض المعدية للقضاء على سوء التغذية الشديد
4. تطوير برامج لدعم الأغذية لضمان التوفير الشامل والفوري للأغذية الأساسية للمجموعات الضعيفة التي تعاني من سوء التغذية الشديد

وقد تم تقديم جميع التقارير إلى الاجتماع والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماع على صفحة الكومسيك على الويب (www.comcec.org).

سوف ينعقد الاجتماع التاسع لمجموعة عمل تخفيف حدة الفقر في 5 أكتوبر 2017، تحت عنوان "تعليم الأطفال المحرومين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الطريق إلى الهروب من الفقر".

- **تمويل مشروع الكومسيك**

من خلال الاستعانة بالوسيلة الحيوية الأخرى لتنفيذ إستراتيجية الكومسيك، يمكن لكل من إدارة دورة مشاريع الكومسيك والدول الأعضاء المسجلة في مجموعة عمل تخفيف حدة الفقر ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي اقتراح مشروعات تعاون متعددة الأطراف. وقد طبقت إندونيسيا عام 2016، بالتعاون مع ماليزيا وتركيا، المشروع الذي يحمل عنوان «إنشاء مبادرات محلية للتخفيف من حدة الفقر عبر المعيشة المستدامة المستندة إلى المجتمع في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي».

ضمن إطار عمل المشروع الرابع، من المقرر تنفيذ المشاريع التالية في ألبانيا وغامبيا وإندونيسيا وسورينام في سنة 2017:

- إنشاء خارطة طريق لخدمة إسكان اجتماعي متكامل (ألبانيا)
- التدريب على ممارسة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة للنساء في غامبيا والسنغال وسيراليون (غامبيا)
- تعزيز سبل الرزق المستدامة على مستوى المجتمع لدعم الفقراء من خلال فتح أسواق عبر التجارة الإلكترونية (إندونيسيا)
- التأهيل المهني لرعاية الطفولة في دول منظمة التعاون الإسلامي المحددة (سورينام)

- **البرامج المستمرة لتخفيف حدة الفقر برعاية الكومسيك**

البرامج المستمرة لتخفيف حدة الفقر برعاية الكومسيك هي: صندوق التضامن الإسلامي للتنمية - ISFD (داخل البنك الإسلامي للتنمية)، البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا - SPDA (داخل البنك الإسلامي للتنمية)، برنامج التعليم والتدريب المهني لمنظمة التعاون الإسلامي - OIC-VET (داخل مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية).

- طبقاً للقرار ذي الصلة للقمة الإسلامية غير العادية الثالثة المنعقدة في 2005، أُسِس صندوق التضامن الإسلامي للتنمية كصندوق خاص داخل البنك الإسلامي للتنمية. وقد أطلق الصندوق في سنة 2007 بهدف الإسهام في التخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء. ويصب الصندوق جل تركيزه على التنمية البشرية، والزراعة، وتنمية المناطق الريفية، والبنية التحتية الأساسية، والمشروعات متناهية الصغر. وتبلغ الميزانية المستهدفة للصندوق 10 مليارات دولار أمريكي. وبدءًا من إبريل 2017، بلغ إجمالي الإسهامات المتلقاة 2.68 مليار دولار أمريكي. واعتبارًا من 2016، بلغت الاعتبارات التراكمية 664.8 مليون دولار أمريكي لـ 106 عملية في 33 دولة من الدول الأعضاء.

- إن البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا هو مبادرة مهمة أخرى داخل البنك الإسلامي للتنمية. وقد أطلق هذا البرنامج في سنة 2008 بغية تحفيز النمو الاقتصادي، وإنعاش الإنتاج الزراعي، وتوفير فرص عمل في الدول الأعضاء الإفريقية. ويبلغ رأس المال

*

المستهدف للبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا 12 مليار دولار أمريكي. وفي نهاية 2016، بلغ إجمالي المصروفات 1525 مليون دولار أمريكي، مما أوصل إجمالي المصروفات منذ 2012 إلى 5.4 مليار دولار أمريكي.

- ويهدف برنامج التعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي بدأ رسميًا عام 2009 أثناء القمة الاقتصادية للكومسيك، إلى توفير فرص للأفراد من أجل تطوير الخبرات والمهارات لديهم؛ مما يمكنهم من الإسهام في تطوير النظم الاقتصادية للدول الأعضاء والقدرة التنافسية لها. وقد بدأت برامج بناء القدرات بـ 22 برنامجًا اجتماعيًا واقتصاديًا مختلفًا بالعديد من الموضوعات الفرعية ضمن إطار عمل التعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.